رفضا تصريحات خامنئي وروحاني ورفسنجاني التي تعرضت للمملكة

الخرينج والهاجري: جهود السعودية في خدمة ضيوف الرحمن لا ينكرها إلا جاحد

رفض رئيس مجلس الامة بالانابة مبارك الخرينج التصريحات الإيرانية غير المسؤولة تجاه المملكة العربية السعودية، رافضا تصريحات خامنئي وروحاني ورفسنجاني التي تعرضت للمملكة العربية السعودية ولدورها الكبير في خدمة حجاج بيت الله الحرام.

وأكد الخرينج ان تصريحات المسؤولين الايرانيين غير مقبولة ومرفوضة جملة وتفصيلا ولا يمكن لأي عربي او مسلم أن يقبل هذه التصريحات التي لا تخدم الا أعداء الاسلام ولا تنسجم مع حسن الجوار والعلاقات التاريخية بين دول المنطقة وتزيد الخلافات السياسية وعدم الثقة بين ايران ودول الخليج العربي.

وأكد الخرينج ان ايران ومسؤوليها دأبوا بين فترة واخرى على اطلاق التصريحات الاستفزازية والتحريضية تجاه دول مجلس التعاون وبالاخص المملكة العربية السعودية مخالفة بذلك كل الاعراف السياسية والعلاقات بين دول المنطقة مما عمق الخلافات السياسية بينها وبين الدول الخليجية وزاد من الاحتقان السياسي معها مما أعطى الانطباع لدى قادة وشعوب دول الخليج العربي بأن مصدر التوتر والقلق في المنطقة هو ايران بتدخلها في شؤون دول الخليج العربي الداخلية.

وذكر رئيس مجلس الامة بالانابة ان ما تقوم به المملكة العربية السعودية من خدمة للحرمين الشريفين وضيوف الرحمن معتمرين وحجاجا واضح للعيان ولكل منصف عادل يقدر ما تقوم به المملكة من جهد كبير في سبيل سهولة اداء المناسك وحماية ضيوف الرحمن من العبث بأمنهم كما تريد ايران فعله في الحج من تسييس لفريضة الحج والقيام بأعمال خارجة عن نطاق مناسك الحج المعروفة شرعا والتي هي مرفوضة من كل الدول الاسلامية ومن حجاج بيت الله الحرام.

مبارك الخرينج

أعربا عن تأييدهما لكل الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها المملكة لتأمين حجاج بيت الله الحرام وحفظ أمن الحرمين الشريفين من عبث إيران وغيرها

وعبر الخرينج عن تأييده لكل الاجراءات والترتيبات التي اتخذتها المملكة لتأمين حجاج بيت الله الحرام وحفظ أمن الحرمين الشريفين من عبث إيران وغيرها ممن يريدون تعكير صفو مناسك الحج بشعارات ليس لها صلة بالحج.

وقدم رئيس مجلس الامة بالإنابة الشكر الجزيل والتقدير الكبير لجهود المملكة قيادة وحكومة وشعبا في خدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن والتي يشهد لها القاصي والداني من المسلمين ولا ينكرها الا جاحد او في قلبه مرض.

ودعا رئيس مجلس الامة بالإنابة ان يحفظ الله المملكة العربية السعودية من كل شر وحاقد وجعلها دار أمن وأمان بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد وزير الدفاع.

من جانبه، أكد النائب ماضي الهاجري على الدور الكبير الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في تنظيم وإدارة شعائر ومناسك الحج والعمرة منذ عهود قديمة دون كلل أو ملل، مشددا على أنه لا ينكر جهود المملكة الحثيثة في هذا الشأن إلا جاحد وحاقد.

وقال الهاجري في تصريح صحافي إن المملكة العربية السعودية مشهود لها من العالم أجمع بحسن إدارة مناسك الحج وخدمتها العظيمة لضيوف الرحمن، بداية من القيادة السياسية المتمثلة في ملوك المملكة المتعاقبين وآخرهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز والحكومة السعودية وقوات أمن الحج، مشيرا الى الجهود المضنية التي تبذلها المملكة في تأمين الحجيج والحفاظ على سلامتهم وكذلك المشاريع التوسعية العملاقة التي تقيمها للحرم المكي وباقي أماكن المناسك.

واستنكر الهاجري التصريحات التي خرجت عن خامنئي والتي تنتقد السعودية في إدارة الحج قائلا: إن هذه الممارسات الإيرانية الاستفزازية وتزييف الحقائق قد تعود عليها العالم أجمع وأصبحت سمة رائدة من سمات النظام الإيراني وأزلامه، مشيرا إلى أن بعثة إيران هي التي منعت حجيجها من الحج هذا العام بسبب مطالبها التي تخالف مقاصد الحج وتعرض أمن الحجاج للخطر، وهذا ما لم تسمح به المملكة وترفض دائما تسييس الحج وتحويله إلى شعارات تخالف تعاليم الإسلام، مدللا على ذلك بقبول المملكة بالحجيج الإيرانيين إذا أتوا من بلاد أخرى غير إيران، لكنها تصر كل عام على بث سمومها وتعكير صفو موسم الحج بأي طريقة.

ورفض الهاجري دعوات خامنئي الخبيثة وتحريضه الدائم ضد المملكة خاصة في موسم الحج بإنشاء إدارة جديدة للحج بعيدا عن المملكة التي هي مهد الديانات والحضارات الإسلامية، مضيفا أن هذه التصريحات تدل على جهل وحقد من أطلقها على المملكة، فالقضية محسومة منذ آلاف السنين، مستدركا بقوله «ولكن إيران عودتنا جميعا على قلب الحقائق التاريخية الثابتة منذ الأزل وتنكر ما تقدمه المملكة من جهد يشهد به العالم أجمع في خدمة ضيوف الرحمن».

ودلل الهاجري على جهل خامنئي بالأمور وأن شغله الشاغل هو التقليل من دور المملكة العربية السعودية الكبير في خدمة الحجيج أن حكومة بلاده هي التي رفضت ومنعت الحجاج الإيرانيين من الحج هذا العام بحجة الخوف من تكرار حادث التدافع الذي حدث العام الماضي والذي أودى بحياة الكثيرين قضاء وقدرا وتناسى وجهل أيضا أن التحقيقات أثبتت أن الحجاج الإيرانيين كانوا هم المسؤولين عن هذا التدافع، وكذلك اتهم المملكة بأنها تتدخل في صراعات وحروب في المنطقة وجهل أن المملكة تقدم المساعدات والإغاثات للشعوب المنكوبة جراء ما ترتكبه إيران من جرائم بحق الانسانية والدليل على ذلك ما يحدث في اليمن وسورية والعراق.

وقال إن كل هذه أدلة تثبت بالدليل القاطع جهل إيران وحقد قادتها وزعمائها على الدول العربية وخاصة المملكة العربية السعودية والتي بدلا من أن نقدم لها الشكر على ما تقدمه للأمتين العربية والإسلامية من خدمات نقابلها بالجحود والحقد والنكران والتحريض.

الزلزلة للصانع: ما أسس مركز تعزيز الوسطية في اختيار ضيوفه؟

وجه النائب د. يوسف الزلزلة سؤالا إلى وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع قال في مقدمته إنه لما كان من مسؤوليات الحكومة حماية المجتمع مما قد يؤثر في تماسكه وحماية الوحدة الوطنية عبر نشر ثقافة التسامح والمحبة واحترام الآخرين والشعب الواحد عبر قطاعات الدولة المختلفة ومنها قطاع المساجد في وزارة الأوقاف، ولما كان الهدف من انشاء مركز الوسطية في وزارة الاوقاف هو نشر الحالة الوسطية وتثقيف المجتمع للابتعاد عن حالة التشدد المنهي عنها في الدين، كان من المفترض أن يتبع ذلك استراتيجية واضحة لنشر الوسطية من خلال العلماء والمثقفين والخبراء الذين يتبنون الفكر الوسطي المعتدل الذي يحترم كل الأطياف، إلا أن الواضح من أداء قطاع المساجد ومركز الوسطية أنهما ليسوا كذلك.

1 ـ ما الأسس التي يعتمد عليها مركز تعزيز الوسطية وقطاع المساجد في الوزارة في اختيار ضيوفه من داخل الكويت وخارجها للمشاركة في الفعاليات التي يقومون بالإشراف عليها في الكويت؟

2 ـ أرجو تزويدي بصورة عن جميع الموافقات للجهات التابعة لمركز تعزيز الوسطية وقطاع المساجد لاستضافة زكي الصعوب ومحمد طاهري خلال الثلاث سنوات الماضية مع قائمة بكل الأنشطة التي قاما بها تحت إشراف المركز وقطاع المساجد؟

3 ـ ادعى زكي الصعوب أن الكويت قد قامت ببناء مسجد يشرف عليه شخصيا في المملكة الأردنية.. فهل شارك مركز تعزيز الوسطية في بناء هذا المسجد؟

4 ـ ما الإجراءات التي سيتخذها مركز تعزيز الوسطية وقطاع المساجد لمنع تكرار استضافة الأشخاص الذين يحملون الفكر التكفيري أو الإقصائي سواء من داخل الكويت أو من خارجها سواء أولئك الذين أعلنوا عن فكرهم أو معتقدهم هذا في الاعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو في الشبكة العنكبوتية أو تم الحكم عليهم في جرائم ضمن قانون الوحدة الوطنية؟

5 ـ ما الإجراءات التي اتخذها مركز الوسطية وقطاع المساجد ضد المسؤولين عن استضافة أصحاب الفكر التكفيري من أمثال زكي الصعوب ومحمد طاهري؟

6ـ هل قامت الوزارة بالتحقيق مع محمد طاهري حول التغريدات المنسوبة له في «تويتر» والتي يطعن فيها في شريحة من المجتمع الكويتي ما قد يكون سببا في زعزعة الوحدة الوطنية؟

د. يوسف الزلزلة

القضيبي: كم توصية صادرة عن استجوابي للعلي نفذتها «التجارة»؟

وجه النائب أحمد القضيبي سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي قال في مقدمته: لقد تقدمت باستجواب إلى وزير التجارة والصناعة بتاريخ 12 ابريل 2016، وبعد الاستجواب قام مجلس الامة بالتصويت بالإجماع على ست عشرة توصية من شأنها تصحيح مسار وتجاوزات القانون لدى الوزارة، مطالبا تزويده بالآتي:

1 ـ كم عدد التوصيات التي قامت وزارة التجارة والصناعة بتنفيذها، وما الجانب الايجابي الذي ترتب عليه بعد تنفيذ التوصيات؟ يرجى بيان ذلك في بيان تفصيلي لكل توصية تم تنفيذها على حدة.

2 ـ في حال لم يتم تنفيذ بعض من التوصيات يرجى بيان ذلك لكل توصية على حده وأسباب وعوائق عدم تنفيذها.

أحمد القضيبي

الخميس: هل طبقت وزارة التجارة جميع مواد قانون حماية المستهلك؟

وجه النائب علي الخميس سؤالا الى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي جاء فيه: لما كان دور وزارة التجارة والصناعة حجر زاوية في تحقيق التوازن والانضباط في السوق الكويتي، ونظرا لوجود مخالفات جسيمة ومنتشرة في هذا السوق بالمخالفة للقوانين والإجراءات المنظمة في ذلك الأمر الذي تسبب به تراخ يشهده الجميع من قبل وزارة التجارة والصناعة في تطبيق النظم رغم وجود طاقم وظيفي كبير ومستشارين ومستعان بخدماتهم يصرف عليهم بشكل سخي من المال العام، نتقدم بهذه الأسئلة لتحقيق الرقابة البرلمانية في هذا الأمر.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: هل قامت وزارة التجارة والصناعة بتطبيق جميع مواد القانون رقم 39 لسنة 2014 بشأن حماية المستهلك ذات الصلة بأعمال الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بتقرير مفصل يفيد تطبيق الوزارة لجميع مواد القانون المذكور.

إذا كانت الإجابة بالنفي فما دواعيكم لعدم تطبيقكم لجميع مواد القانون بشكل صحيح دون اجتزاء أو تحوير؟

وهل تعقد اللجنة الوطنية لحماية المستهلك، والتي نص على انشائها القانون رقم 39 لسنة 2014 بشكل صحيح، وبحسب ما ذكرته المادة 3 من القانون سالف البيان، وهو أن تجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهر، وكلما دعت الحاجة لذلك؟

إذا كانت الإجابة بالنفي فما أسباب عدم انعقاد اللجنة مرة على الأقل شهريا منذ انشائها رغم أن القانون قد أوجب عليها ذلك في مادة صريحة لا تحتمل التأويل؟ ويرجى تزويدي بقرار تشكيل اللجنة الوطنية لحماية المستهلك مع تزويدي بجميع المبالغ المالية والمنقولات والمهام الرسمية في الخارج والداخل ونحو ذلك ان وجد والتي صرفت على اللجنة وأعضاء اللجنة وطاقمها الإداري والفني.

ويرجى تزويدي بجميع محاضر اجتماع اللجنة الوطنية لحماية المستهلك منذ تأسيسها وحتى تاريخ استلامكم لهذا السؤال كما يرجى تزويدي بجدول يبين تواريخ انعقاد اللجنة منذ تأسيسها وحتى تاريخ تسلمكم لهذا السؤال وذلك بشكل شهري ويبين فيه ما تم انجازه عن كل اجتماع.

وهل قامت وزارة التجارة والصناعة بمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشكل رسمي ومباشر عن ضرورة انشاء جمعيات لحماية المستهلك تطبيقا لما قرره القانون رقم 39 لسنة 2014 مبين بها حاجة السوق الكويتي لمثل هذه الجمعيات مع أهمية اعطائها الأولوية في النظر والإقرار والإشهار؟

اذا كانت الإجابة بالنفي فلماذا لم تقم الوزارة وهي الجهة المنوط بها تنفيذ القانون رقم 39 لسنة 2014 في عدم تنبيه وزارة الشؤون على أهمية انشاء جمعيات لحماية المستهلك؟ ويرجى تزويدي بتقرير مفصل يبين دور اللجنة الوطنية لحماية المستهلك في الحفاظ على توازن السوق الكويتي وضبطه مبينا فيه احالاتها لمخالفي القانون لجهات الاختصاص مع بقية ما هو مهم في هذا الدور لهذه اللجنة.

وهل رصدت وزارة التجارة والصناعة مخالفات في السوق الكويتي للقانون رقم 39 لسنة 2014 وخاصة الفصل الخامس والسادس من القانون المذكور؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بتقرير يبين هذا الرصد وما تم فعله مع تقديم ما يثبت أن السوق الكويتي بات ملتزما بشكل دقيق ومنضبط بجميع مواد هذا القانون كسياسة الاسترجاع وأن تكون الفواتير باللغة العربية ونحو ذلك.

وهل تتابع وزارتكم الإعلانات التي ينشرها المنتجون في بلدان المنشأ للسلع الموجودة في الكويت عن وجود عيوب مصنعية في تلك السلع تستوجب سحبها من الأسواق؟ اذا كانت الإجابة بالإيجاب فما دور وزارتكم مع الموردين والموزعين في الكويت والذين قاموا ببيع منتجات سلعية أعلن عنها المنتج في بلدان المنشأ والمصانع الأساسية بوجود عيوب بها؟ اذا كان لكم متابعة في ذلك فيرجى تزويدي بتقرير مفصل يبين دور وزارتكم في سحب المنتجات التي ذكرتها المادة 16 من القانون رقم 39 لسنة 2014.

ويرجى تزويدي بكشف مفصل بدقة يبين أسماء جميع المستشارين والمستعان بخدماتهم في مكتب وزير التجارة والصناعة ووزارة التجارة والصناعة وكافة الهيئات والجهات والأجهزة التابعة وتلك التي يشرف عليها وزير التجارة والصناعة «وزارة التجارة والصناعة ـ جهاز المنافسة ـ هيئة تشجيع الاستثمار ـ الهيئة العامة للصناعة ـ سوق الكويت للأوراق المالية.. الخ».

مبينا في ذلك سيرهم الذاتية وموضحا مهامهم الاستشارية والوظيفية ومفصلا رواتبهم ومكافاتهم عن جميع اللجان المشاركين بها منذ الاستعانة بهم وحتى تاريخ تسلمكم السؤال، مع توضيح هل لديكم مستشار أو أكثر يعمل بأكثر من قطاع وجهاز تابع لوزارة التجارة والصناعة ووزارات أو جهات حكومية أو أهلية أو خاصة ويتسلم مبالغ مادية في كل موقع وظيفي ولجنة عضو فيها موضحا أسباب هذا الازدواج وكيفية تحقيق التوازن في العمل بين تلك المؤسسات على اختلافها مع كشف يبين حضورهم وانصرافهم.

علي الخميس

حمّلوا وزير الصحة مسؤولية ما حدث

نواب يرفضون إهانة المواطنين في المكتب الصحي بفرانكفورت ويطالبون بإقالة مسؤوليه

حمل عدد من نواب مجلس الأمة وزير الصحة د.علي العبيدي مسؤولية ما حدث من تعد على المواطنين المرافقين لمرضى العلاج بالخارج في المكتب الصحي في فرانكفورت في ألمانيا، رافضين إهانة المواطنين الكويتيين، داعين إلى فتح تحقيق موسع مع المسؤولين في المكتب وإقالتهم جميعا.

وأعرب مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي عن استيائه الشديد مما حصل لذوي المرضى الكويتيين في مكتب فرانكفورت الصحي بألمانيا على يد موظفي المكتب من غير الكويتيين.

وقال: على وزير الصحة أن يقدم تقريرا عاجلا ومفصلا للشعب الكويتي عما جرى لأبنائهم هناك، وأن يعقب ذلك تشكيل لجنة تحقيق محايدة.

وأشار التميمي إلى أن وزارة الصحة اتخذت أسوأ الإجراءات تجاه المرضى ومرافقيهم بالخارج، سواء من خلال التخبطات التي جرت أو الفوضى المتعمدة من خلال إدارة العلاج بالخارج أو المكاتب الصحية الخارجية، مشددا: انني لا أنتقد الوزير على المستوى الشخصي، ولكن على المستوى الوظيفي والأمانة التي يحملها على عاتقه أمام الله ثم الأمير والشعب الكويتي.

وأضاف أن سياسة إرسال المرضى للعلاج بالخارج شهدت الكثير من التجاوزات الكارثية، فهناك أناس يتم إرسالهم للعلاج السياحي ودون حاجة مرضية، وهناك مرضى يعانون على أسرة المرض داخل الكويت وخارجها، ولا يجدون العناية الكافية من الوزارة والوزير، وهذا الوضع هو الذي أوصل الأمور الى ما حدث في فرانكفورت من تعامل قاس وسيئ سواء من إدارة المكتب الممثلة بمدير المكتب الصحي وإجراءاته أو من الموظفين العرب والأجانب المنتمين اليه.

محمد الحويلة

التميمي: تقرير عاجل ومفصل عما حدث في فرانكفورت

الحويلة: محاسبة كل من أخلّ بواجباته الوظيفية

الجلال: اتخاذ أشد الجزاء ضد من تجرأ على إهانة المراجعين

عسكر: تشكيل لجنة تحقيق فورا

وطالب التميمي بإجراءات فورية ضد المتسببين برش المواطنين بالغاز في فرانكفورت، وإقالتهم فورا مهما بلغت مهماتهم ومسمياتهم واستبدالهم بكفاءات وطنية تستطيع تصريف العاجل من الأمور، مشيرا الى ضرورة القيام بهذه الاجراءات حالا ودون انتظار.

واعتبر ما جرى للمواطنين في مكتب فرانكفورت يجب أن يكون ثمنه غاليا، لافتا الى أن الكلام الذي نقوله لك يجب ان تستوعبه يا معالي الوزير، إما أن تفرض سلطتك، وإما أن ترحل فلن تمر هذه الحادثة دون محاسبة الذين أساءوا لأبناء الشعب الكويتي، ويجب وضع حد لتعيين الوافدين العرب في المكاتب الصحية فهؤلاء يمكن تعويضهم بكفاءات وطنية تستطيع شغل مراكزهم بكفاءة في تلك الدول، فما يصرف لهؤلاء العرب بالمكاتب الصحية يفوق ما سيتم صرفه لتعيين كفاءات كويتية في مختلف الوظائف الإدارية بتلك المكاتب.

عبدالله التميمي

طلال الجلال

وأعلن التميمي أنه سيقوم بالتصدي للوزير حال افتتاح دور الانعقاد منتصف أكتوبر، ولكنه سيفتح كل ملفات الفشل في «الصحة»، وسيكون على رأسها مشهد حالات الإغماء التي تعرض لها أبناء الكويت أمام مكتب فرانكفورت الصحي جراء الغاز الذي أستخدم ضدهم.

من جهته قال النائب د.محمد الحويلة إنه على وزير الصحة تحمل مسؤولياته وإقالة كل من تسبب في الحادثة المؤسفة بالمكتب الصحي في فرانكفورت وفتح تحقيق عاجل ومحاسبة كل من أخل بواجباته الوظيفية ومعاقبته واتخاذ اشد الجزاء ضدهم ووضع آلية جديدة لتسهيل علاج المرضى وتخفيف معاناتهم.

بدوره أكد رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية النائب طلال الجلال أن ما حدث في المكتب الصحي بفرانكفورت من تعدي على المراجعين مهزلة يجب ان يحاسب المسؤول عنها.

وحمل الجلال وزير الصحة علي العبيدي المسؤولية السياسية لما حدث في المكتب الصحي بفرانكفورت، مطالبه بإجراء «تحقيق فوري في الموضوع واتخاذ اشد الجزاء ضد من تجرأ على إهانة المراجعين».

وقال الجلال «ان ما حدث من إهانة للمواطنين الكويتيين والاعتداء عليهم امر غير مقبول تحت أي ذريعة».

وأبدى الجلال رفضه الشديد لتعيين موظفين استقبال أجانب بالمكاتب الصحية بالخارج، فيجب أن تحرص المكاتب على توفير كوادر عربية تتعامل مع المراجعين الكويتيين بالشكل الذي يليق بهم.

وقال الجلال: «ان اللجنة الصحية ستتابع موضوع حادث فرانكفورت مع وزير الصحة وعلى ضوء تعاون الوزير مع اللجنة، وما سيتخذه من إجراءات لضمان عدم تكرار هذا المشهد ستحدد موقفها منه».

بدوره استنكر النائب عسكر العنزي ما تردد عن تعرض مواطنين كويتيين مبتعثين للعلاج في ألمانيا ومرافقيهم للاعتداء من قبل رجال أمن المكتب الصحي الكويتي في فرانكفورت ونحمل وزير الصحة مسئولية تلك الأحداث المؤسفة وغير المسبوقة، ويجب تشكيل لجنة تحقيق فورا لمحاسبة من تسبب في هذا الاعتداء بالغاز المسيل للدموع على الكويتيين المراجعين للمكتب الصحي كما جاء في الفيديوهات على مواقع التواصل.